الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.40

Distr.: General

2 February 1998
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوساكا . . . . . (إيطاليا)

ثم: السيد ويصا . . . . . (مصر)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (A/52/3، A/52/116، A/52/173، A/52/254-S/1997/567، A/52/262، A/52/286-S/1997/647، A/52/301-S/1997/668، A/52/347، A/52/432، A/52/437 **و** A/52/447-S/1997/775)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/52/468، A/52/469 **و** Add.1، A/52/473، A/52/474، A/52/475، A/52/483، A/52/489، A/52/494، A/52/498، A/52/548، A/52/567، A/52/477، A/52/6، A/52/66، A/52/81-S/1997/153، A/52/85-S/1997/180، A/52/117، A/52/125-S/1997/334، A/52/133-S/1997/348، A/52/134-S/1997/349، A/52/135، A/52/151، A/52/182، A/52/204 **و** A/52/205)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررة والممثلين الخاصين** (A/52/497، A/52/502، A/52/515، A/52/527، A/52/472، A/52/476، A/52/479، A/52/484، A/52/486/Add.1/Rev.1، A/52/490، A/52/493، A/52/495، A/52/499، A/52/505، A/52/506، A/52/510، A/52/522، A/52/583، A/52/587، A/52/61-S/1997/68، A/52/64، A/52/125-S/1997/334، A/52/170، A/C.3/52/2 **و** A/C.3/52/4)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (A/52/36 **و** A/52/182)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (A/52/36 **و** A/52/182)

١ - **السيد كونشي** (اليابان): أكد على أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يصبح جزءا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكافة البلدان. وأن الحكومة اليابانية، إيمانا منها بهذا المبدأ، أنشأت مركزا وطنية مكلفا بنشر المعلومات، على نطاق واسع، بشأن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ووضعت خطة عمل خاصة بها من أجل العقد. وأن هذا البرنامج، المستلهم إلى حد كبير من خطة العمل الدولية للعقد (A/49/261-E/1994/110/Add.1)، يتناول بصفة خاصة حقوق الفئات المستضعفة، كالنساء، والأطفال، والمسنين، والمعوقين، وحاملي فيروس الإيدز، والأجانب، والمحتجزين القدماء.

٢ - وقال إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثلان صكين بالغي الأهمية، وأنه لا يسع المرء إلا أن يرحب بتوقيع الصين الآن على العهد الثاني منهما. وأردف قائلا إن وضع حقوق الإنسان في بلدان عديدة وخاصة في أفغانستان، وبوروندي، وإيران، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، والعراق، وكمبوديا، وكوبا، وميانمار، ونيجيريا، ويوغوسلافيا السابقة مازال بالتأكيد يبعث على القلق، ولكنه ينبغي مع ذلك أخذ الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان بعين الاعتبار، ومن النظر في التقدم المحرز، ذلك أن الاكتفاء بتوجيه أصابع الاتهام قد يضر بالحوار البناء الدائر بين المجتمع الدولي والبلدان موضع الاتهام.

٣ - وأضاف أن تقييدات الميزانية لا تسمح بمضاعفة هيئات وأنشطة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. فيمكن إذن للجنة حقوق الإنسان أن تنظر في إمكانية ترشيد سيد أعمالها وفي التصرف في الوقت والموارد المتاحين لها بشكل أفضل.

٤ - ومضى يقول إن الحكومة اليابانية، حرصا منها على المساهمة في الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، تزمع أن تستقبل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ المنتدى الثالث المعني بحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة. وكان لحكومة اليابان بالإضافة إلى ذلك لقاءات مثمرة أخيرا مع الصين بشأن هذه المسألة المتعلقة بالحقوق الأساسية، كما أنها تساعد البلدان النامية على اعتماد نظم ديمقراطية، وعلى تحسن تشريعاتها، ومؤسساتها القضائية، وتنظيم انتخابات.

٥ - **السيدة راسل** (باربادوس): وتكلمت أيضا باسم الدول الثلاث عشر الأخرى للاتحاد الكاريبي، فأشارت بارتياح إلى أن مفوضية حقوق الإنسان تعتزم التطرق للمشاكل على أدنى المستويات، بدراسة الأفراد والجماعات الأكثر حرمانا في المجتمع.

٦ - وقالت إن الحق في التنمية إنما هو حق أساسي. فمن الطبيعي لذلك يحسن بلجنة حقوق الإنسان التأكيد مجددا على أهمية هذا الحق بالنسبة للأفراد والجماعات مع اعتبار أن الإعلان المتعلق بالحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١) يمثل حلقة الوصل الأساسية بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان الحق في التنمية. وإعلان برنامج عمل فيينا، ومع التأكيد على أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تكون مرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية (القرار ٧٢/١٩٩٧)، ومع الاعتراف في الوقت نفسه بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها البلدان النامية من أجل ضمان هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (القرار ١٧/١٩٩٧).

٧ - واستطردت قائلة إنه يحسن أيضا الاستمرار في مساعدة البلدان على إقامة جميع الوسائل الهيكلية الضرورية الكافلة لاحترام الحقوق الأساسية. وأضافت قائلة إنه رغم صحة أن كثيرا من البلدان لها قوانينها، المطبقة بالفعل، الرامية إلى حماية هذه الحقوق فإن التجاوزات تبقى ممكنة. ودائما يتعين تثقيف الأنفس بانتهاج أسلوب مزدوج: فمن جهة أولى ينبغي أن يكون الأفراد أنفسهم على علم بحقوقهم وبسبل الطعن التي يمكن الالتجاء إليها لفرض الاعتراف بها، ومن جهة ثانية يتعين على المجتمع عموما أن يتعلم احترام القيم التي تقوم عليها هذه الحقوق. فبذلك فقط يمكن للمجتمع أن ينعم بالحرية والعدالة والسلم.

٨ - وقالت إن وضع حقوق الإنسان في هايتي قد تحسن بالفعل وذلك بوجه خاص بفضل المساندة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة، التي تقوم من ضمن أعمال أخرى بالمراقبة، وبتدريب الشرطة الوطنية، ومساعدة البلد لتمكينه من التزود بالوسائل الهيكلية الضرورية، وبوجه خاص فيما يتعلق بمؤسسات السجون والمؤسسات القضائية. كما تساعده على تنقيح تشريعاته الجنائية وعلى تحسيس السكان.

٩ - وأشارت إلى أن النساء يتعرضن بشكل متزايد لأعمال وحشية، تشكل في حد ذاتها انتهاكات للحقوق الأساسية الأصيلة التي يتعين التسليم بها على قدم المساواة مع الحقوق العالمية الأخرى. وأن دول الاتحاد الكاريبي تعمل جاهدة لتخليص المجتمع من جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإن أعمال العنف المقترفة ضد النساء أصبحت تشكل في عدة دول منها من الآن فصاعدا جريمة جزائية.

١٠ - وأردفت قائلة إن حقوق الطفل معترف بها اليوم. نظرا لكونها مكرسة باتفاقية صادقت عليها جميع الدول تقريبا، ولأنها حقوق يدافع عنها صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بكل قوة، وأشار إليها بصراحة وثيقة فيينا النهائية. ولكن الأطفال لا يزالون في العمل يفتقرون للحماية الجيدة ويتعرضون لتجاوزات فاضحة: فهم يجندون على صغر سنهم بين المحاربين في بعض الحروب، ويستعملون سلعة في تجارة جنسية دولية، ويكرهون في سن مبكرة على العمل كثيرا في مهام خطيرة، فهذه التجاوزات تهدد حضارتنا. ولئن كان هذا الوضع المؤسف يعزي إلى حد كبير إلى الظروف الاقتصادية، فإن الفقر ليس السبب الوحيد، ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون مبررا لذلك. فالأمر يتعلق بمسألة احترام الإنسان، التي يتعين على الدول أن تقوم بتسويتها كلا من جهتها، بالتضافر فيما بينها وبالاستفادة من التأثير الذي يمكن أن يمارسه المجتمع الدولي قاطبة. وأضافت قائلة إنه ينبغي التأكيد على أن الدولة التي توقع على معاهدة تحمي الحقوق الأساسية، سواء للراشدين أو للأطفال، لا يمكنها بعد ذلك أن تتنصل من المبادئ التي أيدتها. وإن الدول الأطراف في الاتفاقية المتصلة بحقوق الطفل رأت عن علم، أنه ينبغي توسيع لجنة حقوق الطفل. ولكن ينبغي على اللجنة أيضا أن تعمل على التعريف بنفسها بشكل أفضل وذلك على سبيل المثال من خلال عقد اجتماعات في مناطق مختلفة.

١١ - وقالت إن بلدان رابطة البحر الكاريبي تعتبر أن إنشاء المحاكم الظرفية للحكم على التجاوزات التي تكون قد اقترفت أثناء نزاع مسلح أمر غير كاف، وأنه يتحتم إنشاء محكمة جنائية دولية.

١٢ - وذكرت أن منظمة الأمم المتحدة تقوم بعمل مفيد بتقديم المساعدة والمشورات، للبلدان التي تطلب ذلك لإقامة مؤسسات أكثر ديمقراطية، ولضمان تقدمها وضمان حماية حقوق الإنسان. ولا سيما بتحسيس الشرطة وتحسين الإدارة العدلية. ولذلك كان من المؤسف تماما ألا تستطيع مفوضية حقوق الإنسان، بسبب فقدان الإمكانيات المالية، الاستجابة لجميع الطلبات. ولكن قد تكون هناك فائدة في عدم التعويل على بعض المانحين فحسب الذين يرتاب أحيانا بكونهم متحيزين.

١٣ - وقالت إن حقوق الإنسان معرضة لجميع الانتهاكات، في عالم يعيش فيه ما يزيد عن مليار نسمة في حالة من البؤس ويفتقرون إلى المسكن وإلى ما يسد الرمق، لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ويعانون من أمراض مزمنة. ولهذا تهتم دول الاتحاد الكاريبي كثيرا بأعمال الأمم المتحدة المناهضة للفقر والتي شاركت فيها هذه الدول على الأصعدة الوطنية. وأكدت على أن القضاء على الفقر إنما هو الشرط الأول لتعزيز حقوق الإنسان، وشأنه تماما شأن إقامة الديمقراطية.

١٤ - **السيد زوشاريبا** (النمسا): ذكر بأن حماية حقوق الإنسان هي قبل كل شيء مهمة السلطات الوطنية، ثم عرض التدابير التي اعتمدتها الحكومة النمساوية استعدادا للاحتفال بسنة حقوق الإنسان عام ١٩٩٨. وهكذا فقد شكل فريق عمل وكلف بالنظر بشكل متعمق وعلى ضوء أحكام الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، بالدراسة وتشريعات البلد وممارساته، كما يقوم الفريق بالتحقق من أن النمسا تقدم التقارير المطلوبة إلى الأمم المتحدة. وستدشن قريبا وبصفة رسمية اللجنة الوطنية لسنة حقوق الإنسان، وتتكون من ممثلين عن الحكومة، ومختلف الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وسينبغي لهذه اللجنة ألا تقتصر على تنسيق مختلف الأنشطة التي تميز السنة بل أن تضطلع أيضا بدراسة واسعة النطاق حول مسألة حقوق الإنسان في المجتمع النمساوي. وسيشارك المجتمع النمساوي بأكمله المنظمات غير الحكومية بنشاط في الاحتفال بهذه السنة. ومن جهة أخرى، إن النمسا قد حددت لنفسها على سبيل الأولوية إدراج دروس بشأن حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم، لفائدة الأطفال والراشدين. وستواصل النمسا على الصعيد الدولي تعاونها مع جميع الشركاء من أجل المساهمة من جهة في إنجاح السنة وفي التطبيق الفعلي لجميع إجراءات إعلان وبرنامج عمل فيينا من جهة أخرى.

١٥ - **السيد سيمونوفيش** (كرواتيا): قال إن احترام حقوق الإنسان هو شرط من شروط الاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. وأن المعايير قد حددت، فلم يبق الآن إلا تطبيقها. وأن كرواتيا واصلت احترامها لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى عندما كانت تتعرض للاعتداء وحين كان جزء منها يخضع للاحتلال. وذكر أن كرواتيا، بعد أن نجحت في صون سيادتها وسلامتها الإقليمية وفي الوقت الذي تجري فيه إعادة إدماج سلافونيا الشرقية، ستحرص على نحو أفضل على الدفاع على قضية حقوق الإنسان. ولذلك صادقت على عدة صكوك منها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان معززة بدرجة كبيرة الحماية القانونية للحقوق الأساسية للرعايا الكرواتيين. وحيث أن كرواتيا تؤيد بشدة إنشاء المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة فإنها كانت من بين البلدان الأولى التي اعتمدت تشريعات تضفي الطابع المؤسسي على التعاون مع المحكمة. ولكن، ولكي يتم إحقاق العدل، وضمان السلم الدائم والمصالحة، أن يحاكم المتهمون، وكما ينبغي أن يكون عدد الاتهامات، وعدد الأشخاص المحاكمين فعليا، متناسبا مع درجة مسؤولية مختلف أطراف النزاع. وأشار إلى أن كرواتيا هي أيضا البلد الوحيد من يوغوسلافيا السابقة الذي يشهد عودة للأشخاص المشردين واللاجئين المنتمين لأقليات بأعداد كبير إليها. فهي تستقبل كل المستعدين للثقة، كمواطنين مخلصين للجمهورية. وهكذا اعتمدت برنامجا يرمي إلى إقامة جو من الثقة والأمن في المناطق التي تأثرت في السابق من الحرب، وإلى توفير الظروف السياسية والاقتصادية الملائمة للعودة المنظمة للأشخاص المشردين.

١٦ - وقال إن وضع حقوق الإنسان اليوم قد تغير في كرواتيا حيث أن الحرب التي أرادها المعتدي قد انتهت. وأصبحت عضوا في المجلس الأوروبي. وطبيعي أن يكون هناك بعض أوجه النقص. ولكننا بإمكاننا أن نتساءل عما إذا كان هذا الوضع، بلغ حدا، بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى، يلزم معه مواصلة النظر في المسألة ضمن اللجنة الثالثة. وأكد أن كرواتيا مصممة على متابعة تعاونها مع الأمم المتحدة ولكنها تفضل على الإشراف التعاون التقني الذي يسمح بتعزيز أعمالها الملموسة ويدعم مؤسساتها الوطنية المختلفة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان التي أنشئت حديثا.

١٧ - وأضاف قائلا إن وضع حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تبعث على القلق الشديد حيث أنه يتعين احترام حقوق الكرواتيين التي توطدت في البوسنة منذ قرون وذلك من أجل الحفاظ على البوسنة والهرسك بوصفها دولة متعددة الأعراق، والحفاظ على احترام السلم والاستقرار في المنطقة. أما فيما يتعلق بكرواتيي صربيا، فإنهم مازالوا يخضعون للمضايقات مما يحمل البعض على ترك البلاد.

١٨ - **السيد بيرغ** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم دول الرابطة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فأشار إلى أن الرابطة اعتمدت في ١٩٩٢ معاهدة تكرس، على وجه الخصوص، مبادئ أساسية مثل احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. وقال إن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لسكان المنطقة. وبعد سنوات من الرضوخ تحت النير المقيت للفصل العنصري والاستعمار، يعرف سكان أفريقيا الجنوبية حاليا الاستقرار السياسي، مما أتاح لهذه البلدان أن تنهج طريق النمو والتنمية وأن تسعى إلى ضمان حسن سير الشؤون العامة، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وتسوية الخلافات بالطرق السلمية. وقال إن الحقوق الأساسية، وبخاصة حق انتخاب ممثلين في أجهزة صنع القرار، وحق الانضمام إلى جمعيات، والحق في التعليم، وتكافؤ الفرص، مضمونة الآن لجميع المواطنين. وقال إن المجتمع مصمم على التصدي لأي شكل من أشكال القمع. واسترسل قائلا إن أقوى سلاح يتمثل في آلية حماية حقوق الإنسان، التي أنشأتها الأمم المتحدة. ورغم ذلك أن هذه الآلية ينبغي إصلاحها فورا، من أجل الحصول على نتائج ملموسة. ويجب على وجه الخصوص إيجاد بنية تمكن من جمع بيانات الحالة وتقييمها بانتظام من أجل الحيلولة دون أي انتهاك، وحمل جميع الدول الأعضاء على المشاركة على نحو كامل في أنشطة مفوضية حقوق الإنسان، التي ينبغي لها من جهتها أن تحترم المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل؛ وأن تشجع ثقافة حقوق الإنسان في جميع الميادين. وقال إن آلية غير مسيَّسة وديناميةمرتكزة على الوقاية هي وحدها الكفيلة بضمان ممارسة حقوق الإنسان لجميع الأفراد بالطريقة نفسها. وأضاف أن الحق في التنمية، الذي يشكل التطلع الأساسي لبلدان المنطقة دون الإقليمية، والتي لازالت محرومة جدا، يشكل عنصرا مركزيا. وقال إن تحرير المرأة ومشاركتها الكاملة، على قدم المساواة، في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك صنع القرار، أمر ضروري للتنمية؛ وختم قائلا إن العنف الموجه ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوقها الأساسية ولا ينبغي التساهل فيه.

١٩ - **السيد ديميتروف** (بلغاريا): قال إن بلده مصمم على السعي لتحسين حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق أوروبا، لأن ذلك يشكل شرطا مسبقا لتعزيز الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة. وهكذا اتخذت الحكومة البلغارية تدابير تضمن، على وجه الخصوص، سيادة القانون، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

٢٠ - وقال إن حالة الأقلية البلغارية في صربيا تبعث على القلق بشكل خاص. وإن الحكومة البلغارية تسعى جاهدة من أجل حل المشاكل في الإطار الثنائي، وهكذا أعد في عام ١٩٩٦ برنامج حكومي دولي للتعاون مع الحكومة اليوغوسلافية في مجالات الثقافة والعلم والتربية. غير أن هذه الأقلية لا تستفيد دائما من التعليم المزدوج اللغة المتاح للأقليات الأخرى في صربيا. وأضاف أن هذه الأقلية، التي توصف في الكتب المدرسية "بالعدو الدائم" لصربيا، تحرم أيضا، بشتى الوسائل، من حق تأكيد هويتها الثقافية. وتابع كلامه قائلا إن من الأساسي أن يتمتع البلغاريون الذين يعيشون في يوغوسلافيا بحقوقهم الأساسية، ولا سيما حرية التعبير عن هويتهم العرقية والثقافية، وحرية الوصول إلى المعلومات والتمكن من التعليم بلغتهم الأم على قدم المساواة مع الأقليات القومية الأخرى في البلد. وقال إن الشكاوى تبلغ عن وجود انتهاكات تعد من الخطورة بحيث تستدعي

قيام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بتحقيق في هذه الشؤون. وقال إنه يأمل في أن تتيح السلطات اليوغوسلافية لهذا المقرر، الذي ينوي زيارة المناطق الصربية التي تقطنها الأقلية البلغارية، التنقل بحرية من أجل التحقيق بشأن هذه الحالة. وأن حسن سير عمل مكتب المقرر الخاص في بلغراد أمر ضروري من أجل الحصول على معلومات محايدة وموضوعية.

٢١ - **السيد شيرينسيوك** (جمهورية مولدوفا): قال إن جمهورية مولدوفا، التي انتهجت في ثبات الطريق الديمقراطي وبناء دولة يسودها القانون، تولي أهمية أولية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهكذا يضمن دستورها الجديد جميع الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكرسة في الصكوك الدولية، بما في ذلك تمكين الأقليات من تأكيد هويتها الخاصة بها؛ ومنذ إعلان استقلال البلد، جرت الانتخابات في مناخ حر وبكل انتظام. ورغم الصعوبات الاقتصادية، تسعى الحكومة إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان. وهكذا تعد الحكومة حاليا، من بين تدابير أخرى، وسيطا ومركزا لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الإقليمي كثفت الحكومة تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع مجلس أوروبا. وختاما ذكر أن الحكومة تسهل المعلومات المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، إدراكا منها بالأهمية الحاسمة التي يكتسيها التعليم في مجال حقوق الإنسان.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن السلطات الانفصالية التي تسيطر على شرق البلاد تواصل مع ذلك انتهاكها للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان المولدافيين. وأن هذه السلطات قد عزلت السلطات الشرعية، التي تتعرض أحيانا للتهديد. وتحاول الحكومة وضع حد لحالة النزاع هذه بطرق سلمية، بتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبوساطة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا - علما بأنها استأنفت مؤخرا عملية المفاوضات - غير أن جهودها اصطدمت كل مرة بمعارضة هذه السلطات غير الشرعية.

٢٣ - **السيد دروزد** (بيلاروس): لاحظ أن المجتمع الدولي يسعى في منظمة الأمم المتحدة إلى وضع آليات ترمي إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية. غير أنه سيكون من الملائم، في إطار الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإصلاح الذي تقوم به المنظمة، الشروع في تقييم هذه الآليات وفي إجراء بعض التحسينات عليها من أجل أن تكون أكثر قدرة على حل المشاكل. وقال إن قرار إدماج دوائر المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد سيمكن المنظمة من الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات الدول الأعضاء على وجه الخصوص.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إن بيلاروس قد أكدت منذ استقلالها عزمها على المشاركة في إحلال السلام بين الدول وعلى الدفاع عن المبادئ الكبرى للديمقراطية. وإنها ترى على وجه الخصوص أن حقوق الإنسان حقوق عالمية، لا يمكن فصلها بعضها عن بعض ومتكافلة. وأن من واجب جميع الدول أن تحميها وأن تتمسك بالمعايير والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، الشيء الذي فعله عدد كبير من البلدان حاليا. وأضاف أنه من الطبيعي أن الأجهزة المعنية بمراقبة تنفيذ هذه الصكوك ينبغي أن تحظى بالثقة الكاملة للدول. بيد أنه يجب ملاحظة أن تقارير الحالة التي تعدها هذه الهيئات تنقصها أحيانا الموضوعية، لاستنادها في معظم الأحيان إلى معلومات واردة من منظمات غير حكومية أو أعادت نقلها وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك، ينبغي لهذه الهيئات أن تنشد على نحو أكثر تعاون الحكومات من أجل التعرف على حالة حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

٢٥ - وواصل كلامه قائلا إنه لاحقا لاستفتاء عام ١٩٩٦، تم تعزيز أحكام الدستور البيلاروسي المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الأساسية. وأن هذه العملية ينبغي مواصلتها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت تدابير جديدة ستشكل أساسا للتنمية في البلد. وإذا كان تحول بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة إلى الديمقراطية تصحبه أحيانا انتهاكات منفردة لحقوق الإنسان، مما يثير بعض الصعوبات، فإنه يجب التأكيد، في حالة بيلاروس، أن هذه الأحداث ليست البتة ثمرة سياسة متعمدة للسلطات التي تعتزم الحفاظ على سيادة القانون.

٢٦ - وتابع كلامه قائلا إن بيلاروس تؤكد من جديد، بصفتها بلدا أوروبيا، عزمها على التعاون مع البلدان الأوروبية، التي تربطها بها روابط تاريخية، ومع البنيات الأوروبية الرئيسية، بهدف تحقيق اندماجها الكامل في حياة المنطقة. وقد هيأت بيلاروس الظروف الضرورية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وحرية العبادة، وحرية الصحافة، وانتفاء أي قمع موجه ضد الأحزاب المعارضة. كما استقبل البلد عدة ممثلين لمنظمات دولية، مما يظهر استعداده للدخول في تبادل للآراء بشأن أية مسألة تهم المجتمع الدولي. وأضاف أنه ليس هناك أي بلد، في أوروبا أو خارجها، يستطيع الادعاء بخلوه من أي مشكلة في مجال حقوق الإنسان. وإن الحكومة البيلاروسية تناهض بشدة أي تسييس لحالة هذه الحقوق وتعارض بشدة تحيز بعض المنظمات الإقليمية الأوروبية ضدها، مما يعرقل تنمية البلد.

٢٧ - وقال إن الحكومة البيلاروسية، إذ تدرك أن مسؤولية ضمان حماية حقوق الإنسان باتخاذ تدابير ملموسة تقع على الدول أولا، قد اتخذت تدابير مختلفة في هذا المجال، وأضاف أنه في إطار الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنشأت الحكومة لجنة وطنية معنية بتحديد برنامج الأنشطة، التي ستتمثل بصورة أساسية في نشر المعلومات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وبالآليات ذات الصلة. وأن جميع المدارس الثانوية ومعظم المدارس العليا قد أدخلت في برامجها دروسا بشأن حقوق الإنسان. كما أن كرسيا لتدريس حقوق الإنسان قد أنشئ في جامعتين في البلد. وقال إن الحكومة مقتنعة فعلا بأن التعليم في هذا المجال أمر أساسي، حيث يساهم في طريقة التنمية يحترم من جملة أمور، كلا من كرامة الإنسان والاحتياجات الخاصة للجماعات الضعيفة.

٢٨ - ومضى قائلا إن بيلاروس تستعد لتنفيذ برنامج طويل الأجل أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمي إلى تعزيز الديمقراطية ولا سيما من خلال تحسين الجهاز القضائي، وحماية حقوق الإنسان. وأنها شرعت في إعداد مشروع قانون يتعلق بإنشاء منصب وسيط لحقوق الإنسان وسيعرض على البرلمان بعد أن يدرسه خبراء دوليون. كما يجري حاليا إعداد مشروع قانون آخر يتيح للمواطنين إمكانية الاختيار بين خدمة عسكرية وخدمة مدنية. وقال إن بيلاروس تفكر أيضا في إلغاء عقوبة الإعدام ووضع إدارة السجون تحت مسؤولية وزارة العدل بدلا من وزارة الداخلية، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي، مع إدراكها بالإضافة إلى ذلك لوجوب إقناع الأشخاص الذين ترتبط مهامهم بحقوق الإنسان بالتخلي عن مفاهيم شديدة الرسوخ والعدول عن الممارسات الموروثة عن الحقبة السوفياتية. وختم كلامه قائلا إن بيلاروس تؤكد من جديد بصفة عامة عزمها على التعاون بالكامل مع المجتمع الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٢٩ - **السيد ويصا (مصر)، نائب الرئيس، يترأس الجلسة.**

٣٠ - **السيدة ديفيليسي** (فنزويلا): أكدت على أن حرية ممارسة الحقوق الأساسية في الأنظمة الديمقراطية تصطدم مع محدوديات عمل الحكومات. وأن الأمر يتعلق بالتالي بتحسن عمل الديمقراطية بدءا بالاعتراف بنقاط الضعف، الأمر الذي نشأت عنه ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية. وأضافت أنه ينبغي للحكومات ليس فحسب أن تحرص على احترام حقوق الإنسان وإنما أيضا لها أن تساعد المجتمع المدني على النضال إلى جانب الدولة من أجل الدفاع الفعلي عن هذه الحقوق. وقالت إن المجتمع المدني، بمشاركته على نحو أكثر نشاطا، سيسمع مطالباته بطريقة أفضل فتعزز بذلك مشروعية القرارات والتدابير الصادرة عن الدولة.

٣١ - وأضافت أن حكومة فنزويلا قد أعلنت سنة ١٩٩٧ سنة حقوق الإنسان واعتمدت مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وإلى تشجيع احترام الحريات الأساسية لكل فرد. وقالت إن العدالة هي أولى شواغل البلد. وأن الثغرات العديدة الموجودة في النظام القضائي تجعل القيام بالإصلاح أمرا ملحا، مما سيتطلب دعم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأنه بغية تنظيم عمل الدولة ومشاركة المواطنين في هذه العملية، قد أنشئ "تحالف اجتماعي من أجل العدالة"، وهو آلية مكونة من منظمات مختلفة جعلت من بين أهدافها ضمان الاستمرارية والشفافية وحسن سير أعمال الإصلاح وتوعية الرأي العام بالطابع الملح لهذا الإصلاح.

٣٢ - وأضافت أن أولى اللقاءات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان جرت مؤخرا في هذا السياق، وهي لقاءات قدمت بعدها مجموعة من المقترحات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الخ. وقد التزمت الحكومة بتنفيذ هذه المقترحات، التي سيجري تقييم تنفيذها بشكل دائم. وأضافت أن المحكمة العليا، من جهة أخرى، قررت إبطال قانون بشأن التشرد، اعتبرته منافيا لأحكام الدستور وللاتفاقات التي من أطرافها الدولة. وأنه قد اتخذ مؤخرا قرار يرمي إلى إدماج برامج لتعزيز حقوق الإنسان في التعليم.

٣٣ - وواصلت كلامها قائلة إن إصلاح منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن يجري بالتشاور مع الدول الأعضاء. وإنه ينبغي عدم إغفال الدور الذي ينبغي للمنظمة أن تقوم به لفائدة الأجيال المقبلة وإبداء روح من المسؤولية الجماعية. وأضافت أن التحدي الذي ينبغي مواجهته سيتمثل في إنشاء ثقافة لحقوق الإنسان تشجع العدالة واحترام الفرد.

٣٤ - **السيدة وينسلي** (استراليا): قالت إن مسالة حقوق الإنسان تشكل عنصرا كاملا في علاقات بلدها مع بقية العالم. وإن أستراليا، بدلا من أن تكتفي بالانتقاد، تفضل المساعدة في تعزيز بنيات حماية حقوق الإنسان، لاسيما من خلال برنامجها للتعاون في مجال التنمية وبالمشاركة في المبادرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الإقليمية والدولية والعمل على تطبيق النصوص المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل أفضل.

٣٥ - وواصلت كلامها قائلة إن عدد المؤسسات الوطنية المستقلة التي تُعنى بتعزيز حقوق الإنسان قد ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وأضافت أن هذه الهيئات تقوم بدور أولي، حيث تعمل مع السلطات ومع المجتمع المدني وتستطيع مراقبة سلوك الحكومات. وإن أستراليا تشجع على وجه الخصوص إنشاء هذه المؤسسات. ولابد من الاغتباط لكون القرار ١٩٩٧/٤٠ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة قد اتخذ بتوافق الآراء. على أنه رغم عمليات التحسين الملموسة، لا زالت الحالة تبعث على القلق. وقالت إن فرض احترام حقوق الإنسان مسؤولية تقع على نحو أفضل على تحالف كل بلد ويتطلب القيام بعمل فعال على الصعيد الوطني، لكن التعاون الدولي - مقرونا، عند الضرورة، بآليات للتحقق - أمر هام مع ذلك بغية تشجيع الدول على الوفاء بكل الالتزامات التي تقع على عاتقها.

٣٦ - وواصلت كلامها قائلة إن من بين البلدان التي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها، يجب ذكر يوغوسلافيا السابقة، حيث تمكنت المحكمة الدولية المعنية بمتابعة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني من إدانة ومحاكمة مجرمي حرب معروفين، كما يجب ذكر رواندا، حيث يجب على المحكمة الدولية أن تتغلب على الصعوبات الإدارية وأن تقدم المسؤولين عن الإبادة الجماعية إلى العدالة. وأضافت أن أستراليا تعرب عن ارتياحها لكون جمهورية الكونغو الديمقراطية قد سمحت لمحققي الأمم المتحدة بالبدء في مهمتهم. كما تعرب عن بالغ قلقها الذي تثيره المذابح المتكررة في الجزائر، هذا البلد الذي ينبغي إيجاد حل عاجل لحالته المخيفة. وذكرت أن حالة أفغانستان لا تزال مقلقة وأن استراليا تطلب فورا إلى جميع الطوائف أن تمتثل لميثاق الأمم المتحدة ولمختلف الاتفاقيات ذات الصلة، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل التي من أطرافها أفغانستان. وأن الحالة في إيران مقلقة بنفس الدرجة لا سيما حالة الأقلية البهائية. وتأمل استراليا أن يفي رئيس الدولة الجديد بوعوده المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والحريات الفردية. وأضافت، فيما يتعلق ببورما، أن من المشجع ملاحظة أن مجلس الدولة لاستعادة الأمن العام، الذي حل محله في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر مجلس الدولة من أجل السلام والتنمية قد أذن للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية أن تنظم مؤتمرا، بعد سبع سنوات من المنع، وقبل مقابلة مسؤولي العصبة. ولكن لا ينبغي أن ينسى مع ذلك أن هذه التنازلات تعد واجهة لأعمال القمع التي تعرضت لها العصبة منذ السنة الأخيرة وأنه من المؤسف أن السيدة أونغ سان سو كي قد منعت من المشاركة في عدة اجتماعات لهذا الحزب.

٣٧ - وواصلت كلامها قائلة إن كمبوديا تجتاز مرحلة من أعمال العنف وأن على الحكومة الكمبودية أن تسلط الضوء على الادعاءات بالمساس بحقوق الإنسان وأن تقدم إلى العدالة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت.

وأضافت أن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها من جهة، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية من جهة أخرى، أمران ضروريان لاستتباب التوازن السياسي في البلد. ولذلك لا بد من الاغتباط لالتزام الحكومة بتنظيم انتخابات عام ١٩٩٨ وتقديم الضمانات المطلوبة إلى المنفيين السياسيين حتى يتمكنوا من المشاركة فيها؛ وأضافت أن استراليا ستشارك بمبلغ في حدود ٠٠٠ ١٠٠ دولار استرالي في الأنشطة التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة من أجل مراقبة عودة هؤلاء المنفيين بكل أمان. وقالت إن الحكومة الاسترالية تدعو جميع الشخصيات السياسية الكمبودية الموجودة حاليا في الخارج أن تأخذ في الاعتبار التزام الحكومة وعرض الأمم المتحدة بتقديم المساعدة، وتنتظر من الحكومة الكمبودية أن تفي بالتزاماتها الأخرى بسرعة على نحو يشجع حسن سير الانتخابات (التصويت على قانون للانتخابات وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة حقا على وجه الخصوص).

٣٨ - وتابعت كلامها قائلة إن تطبيق الديمقراطية والإصلاحات التي أجريت في الصين تشكل كذلك علامات إيجابية. وأن استراليا تعرب عن ارتياحها لتوقيع هذا البلد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتشجعه على المصادقة في أقرب وقت ممكن على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تعرب عن ارتياحها لإطلاق سراح منشق سُجن لفترة طويلة ولإقامة حوار رسمي ودائم بشأن حقوق الإنسان. كما أنها ترحب مع الارتياح بقرار حكومة بابوا غينيا الجديدة بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، بمساعدة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إنه لازال من المقلق ملاحظة عدم تقديم أي رد مقنع على تقرير التحقيق بشأن اغتيال رئيس وزراء الحكومة المؤقتة لبوغانفيل عام ١٩٩٦، غير أن النزاع يبدو متجها نحو حل سلمي. وقالت إن استراليا تدعم بشدة عملية السلام وتدعو الأطراف إلى مواصلة نشدان المصالحة.

٣٩ - **السيد أمياري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الاتفاقات والمؤسسات أو الصكوك المنشأة بهدف الاستجابة إلى الحاجات الإقليمية تضطلع بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان إذ أنها تراعي في آن واحد الخصوصيات المحلية والقواعد الدولية. وأن بلدان آسيا والمحيط الهادئ، الغنية بالخصوصيات تقوم بالإعداد لعقد الحلقة الدراسية السادسة المعنية بالاتفاقات الإقليمية التي ستتوخى فيها التوصل إلى إبرام اتفاق من هذا القبيل يتمحور حول الحقوق الأساسية. وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية التي ستستضيف هذه الحلقة الدراسية في طهران، قد ساهمت على نحو نشط في الحلقات الدراسية السابقة وتنوي تعزيز النتائج التي تم الحصول عليها والإسراع في تحقيق الأهداف المحددة. وهي مقتنعة أنه يجب العمل في الوقت ذاته من أجل التنمية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، لأنها جميعها أهداف متكافلة ولأن الحقوق الأساسية جميعها لا يمكن فصلها بعضها عن بعض. وينبغي تثمينها على قدم المساواة. وأوضح بوجه خاص، أن المجتمع الدولي كثيرا ما أكد أن الحق في التنمية حق عالمي غير قابل للتصرف، وهو جزء لا يتجزأ من الحقوق الأساسية. ومن المؤسف له أن البعض لا يقر بذلك إلا عندما يخدم الأمر مطامعه. ويجب أن تراعي الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان حالة كل إقليم. ومع اقتراب الألف سنة الجديدة، يتعين على الجميع وعلى كل واحد، وعلى جميع الصعد، الإعداد لمستقبل أفضل لما فيه خير الأجيال الحاضرة والقادمة. وستكون هذه الاتفاقات دون شك أداة أساسية من أجل بلوغ ذلك.

٤٠ - **السيد باولز** (نيوزيلندا): قال إن جميع الحكومات دون استثناء عرضة للمساءلة من جانب المجتمع الدولي بشأن تطبيق القواعد الدولية المعترف بها. لكن يجب بيان أوجه التقدم والقصور على السواء.

٤١ - وأضاف يقول إن الصين وقعت مؤخرا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي لها أن تصدق عليه في أسرع ما يمكن وأن تنضم أيضا إلى العهد الذي يحمي الحقوق المدنية والسياسية. وقد أعلنت الحكومة النيجيرية عزمها على احترام الصكوك الدولية وإرساء سيادة القانون. وعليها الآن أن تمتثل لالتزاماتها. ويجب أن تتعاون على نحو كامل مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. وعلى الحكومة البوروندية أن تتعاون على نحو كامل مع المقرر الخاص الذي يرصد الحالة الباعثة على القلق لحقوق الإنسان في البلد وأن تطبق توصياته. وأعربت عن ترحيب نيوزيلندا بقبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السماح للفريق المكلف بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد منذ عام ١٩٩٣ بالقيام بمهمته. وقالت

إن مجازر عام ١٩٩٤ تركت في رواندا آثارا عميقة ويبدو أنه لا تزال هناك انتهاكات خطيرة، لا سيما حالات إعدام خارج نطاق القضاء وظروف احتجازها تبعث على الاستياء. غير أنه من المشجع أن تكون الحكومة الرواندية مستعدة لمحاولة إصلاح بعض الانتهاكات. كما دفعت حكومة نيوزيلندا، إدراكا منها للأزمة الإنسانية الخطيرة التي حلت بهذه المنطقة الافريقية من البحيرات الكبرى، خلال السنوات الثلاث الأخيرة ٣ ملايين دولار، إضافة إلى هباتها السنوية المقدرة بـ ٠٠٠ ٧٥٠ ١ دولار لفائدة مفوضية شؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر.

٤٢ - ومضى يقول إنه منذ قبول الحكومة العراقية بالشروط التي تمكنها من الحصول على أغذية مقابل النفط، بات بإمكان سكان البلد أن يتغذوا وأن يعالجوا على نحو أفضل. وأن على الحكومة أن تمتثل امتثالا كاملا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. غير أن انتهاكات الحقوق الأساسية تظل خطيرة جدا. وأوجه التقدم التي حققتها جمهورية إيران الإسلامية بشأن بعض حقوق الإنسان تعتبر مشجعة، وكذلك طلباتها من أجل التعاون والمساعدة الفنية الدولية لكن وللأسف لا تزال حقوق الأقليات الدينية وحرية التعبير حبرا على ورق في هذا البلد. وفي أفغانستان، تلاحظ بصفة خاصة انتهاكات لحقوق الإنسان في المناطق التي تخضع لحركة طالبان. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم حقوق الأفغانيين الأساسية وكرامتهم وفي المقام الأول النساء. وأضاف أن حكومة ميانمار تبدو أكثر انفتاحا في علاقاتها مع بلدان أخرى في المنطقة، لكن ما زال عليها أن تشرع في حوار حقيقي مع المعارضة، وهو شرط لا غنى عنه من أجل الوفاق الوطني واحترام الحقوق الأساسية، كما تتوقف عليه تنمية البلد الاقتصادية. ويجب دون إبطاء صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات حرة. وعلى جميع المواطنين في كمبوديا رفض الخضوع لإغراء العنف. وينبغي للحكومة أن تبذل جهدها في المقام الأول لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة ذات مصداقية. ولا مبرر للعنف لأغراض سياسية وعلى جميع أطراف النزاع في تيمور الشرقية الامتناع عنه. ويؤمل أن تعطى الصيغة الجديدة للمحادثات الثلاثية وإسهام الأمم المتحدة إلى ثمارها على نحو سريع. وإذا كانت حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا قد تحسنت شيئا ما، فهي غير مرضية تماما.

٤٣ - واستطرد يقول إنه في البيان الذي ألقاه أمام الجمعية العامة خلال الدورة الحالية الثانية والخمسين، أقر وزير الشؤون الخارجية والتجارة في بابوا غينيا الجديدة الموقف الإيجابي الذي اتخذته نيوزيلندا من جزيرة بوغانفيل. وأعلن أن نيوزيلندا مستعدة لتقوم، مثلما دعتها إلى ذلك بابوا غينيا الجديدة، بتشكيل فريق إقليمي محايد لحفظ السلم مكلف بالإشراف على تطبيق أحكام الهدنة المبرمة في بداية عام ١٩٩٧. وأنها ترحب، من جهة أخرى، بالتدابير التي اتخذتها حكومة بابوا غينيا الجديدة الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٤٤ - واستطرد يقول إن نيوزيلندا تولي أهمية كبيرة جدا لتعزيز الترتيبات الإقليمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك، ترحب بإنشاء مؤسسات وطنية أو تعزيزها خلال العام الماضي وبإقامة علاقات بينها. وهي تمول عددا متزايدا من مشاريع إنشاء القدرات في مجال إدارة وإنفاذ حقوق الإنسان التي تسهم في تحسين الإطار الهيكلي الذي تندرج فيه مسألة حقوق الإنسان، مفضلة الحوار، والتشجيع والتعاون الملموس بدل مجابهات النظريات.

٤٥ - **السيدة ليزان** (ليتوانيا): ذكرت أن ليتوانيا كانت من بين مقدمي قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٠ المتعلق بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولاحظت بارتياح أن مفوضية حقوق الإنسان تساعد على إنشاء وتعزيز هذه الفئة من المؤسسات، مثلما طالبت بذلك لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. ولاحظت أيضا أن المفوض السامي يعتزم إيلاء أولوية عالية جدا لهذه المسألة؛ وأن مستشارها الخاص المعني بالمؤسسات الوطنية والترتيبات الوطنية واستراتيجيات الوقاية يبذل بالفعل كل ما أوتي من جهد في هذا الصدد.

٤٦ - وأضافت تقول إنه إدراكا من ليتوانيا للفائدة التي يمكن لبلد ما أن يجنيها من مؤسسة وطنية مستقلة وفعالة للدفاع عن حقوق الإنسان، دفعت عام ١٩٩٧ مساهمة لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وأن يتزايد عدد البلدان المنشئة لمؤسسات من هذا القبيل، تستطيع تكييفها حسب حاجاتها آخذ في التزايد. وكانت ليتوانيا من أول بلدان أوروبا الشرقية التي فعلت ذلك وفقا لمبادئ إعلان فيينا والمبادئ

المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨). وهكذا فقد أنشأت ليتوانيا، عام ١٩٩٥، هيكلا من ضمن ولايته، توعية الجمهور بالحقوق الأساسية والتحقيق في الشكاوى الفردية لانتهاك تلك الحقوق وتقديم المشورة إلى الحكومة والبرلمان بشأن أسلوب إنفاذ الصكوك الدولية. وهذه الهيئة، التي تلتزم بصفة خاصة بالدفاع عن حقوق الجماعات الضعيفة، لم تتردد في التعريف بآرائها بشأن عدد من المسائل الشائكة سياسيا، الأمر الذي أثار انتقادات وأثبت في الوقت نفسه استقلالها ومكنها من كسب دعم قوي لدى السكان ووسائط الإعلام ولدى المنظمات غير الحكومية. وهي معترف بها من نظيراتها الإقليمية والدولية ويدعى أعضاؤها على نحو منتظم لعرض النموذج الليتواني في بلدان أخرى.

٤٧ - وأردفت تقول إن ليتوانيا استفادت من أجل إنشاء هذا الهيكل، من التعاون الوثيق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن مساعدة الحكومات السويدية والفنلندية والهولندية المقدمة في إطار مشروع للبرنامج الإنمائي متعدد المانحين.

٤٨ - وتابعت تقول إن على الدولة التي تضطلع بحماية الحقوق الأساسية من خلال مؤسسة أن تفعل ذلك على نحو جدي جدا وأن تحترم احتراما كاملا المبادئ المتصلة بمثل هذه المؤسسات وتضمن التعاون مع المجتمع الدولي.

٤٩ - وأعربت عن أسفها لأن دولة معينة تستخدم آليات منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أغراض سياسية مريبة وذلك بتوجيه تهمة باطلة إلى ليتوانيا ودول أخرى بأنها تنتهك حقوق الإنسان؛ ومما يلحق ضررا كبيرا بمصداقية وفعالية تلك الآليات.

٥٠ - **السيد سرقيوه** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تقديره للجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان. وأضافت أن الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق لا زالت، مع ذلك، تمارس في أماكن عديدة من العالم، ولا تزال شعوب بأسرها ينكر عليها حقها في تقرير المصير - لا سيما الشعب الفلسطيني الذي يكافح من أجل استقلاله والحفاظ على هويته الوطنية. وثمة أيضا الحالات الناشئة عن الهجرات الجماعية للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة الناجمة عن التعصب العرقي أو الديني، والفقر والمجاعة. فعلى المجتمع الدولي أن يهتم بالأسباب الجذرية لهذه المشاكل وإيجاد الحلول العادلة التي تمكن من الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مرتبطة بالحقوق المدنية والسياسية؛ والحق في التنمية شرط أساسي للتمتع بجميع الحقوق الأخرى. فكرامة الإنسان لا تعني فقط المشاركة في اتخاذ القرار، بل التحرر أيضا من الفقر والجوع والمرض والتخلف. وهو حق أهمل طويلا من قبل المجتمع الدولي.

٥١ - وأضاف يقول إنه عندما تعالج حقوق الإنسان، يجب أولا الاتفاق حول المفاهيم والقواعد. فالسياسة الانتقائية جدا التي تنتهجها بعض البلدان في الدفاع عن الحقوق الأساسية، تجعلها تسعى لتشويه سجل البلدان التي لا تتفق مصالحها مع هذه الدولة، أما اذا اتفقت المصالح فإنها لا تبالي بأية انتهاكات أيا كانت جسامتها. ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي يتم السعي فيه إلى إيجاد بيئة دولية مؤاتية تشجع وتؤكد على احترام حقوق الإنسان، تجد بعض أجهزة الأمم المتحدة تسودها اتجاهات غير ديمقراطية، وتقوم بإصدار قرارات تنتهك حقوق الإنسان الأساسية بصورة سافرة للشعوب والأفراد كالحق في التنمية والحق في التنقل بحرية والغذاء والدواء. فحتى يكون لهذه المنظمة المصداقية في مجال حقوق الإنسان، لا بد من تحقيق الديمقراطية داخل كافة أجهزتها، وتجديد ميثاقها بما يحقق المساواة بين جميع الدول الأعضاء، في الحقوق والواجبات، ويكفل تنفيذ جميع أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. إن العقوبات المفروضة على ليبيا لفترة تجاوزت الخمس سنوات، تعرض للخطر حياة الفئات الأضعف من السكان في المجتمع الليبي، كالنساء والأطفال والمعاقين وكبار السن. وتعد بالتالي انتهاكا للحقوق الأساسية التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية.

٥٢ - وأخيرا أعرب عن أمل الوفد الليبي في أن ينتهز المجتمع الدولي مناسبة الاحتفال، عام ١٩٩٨، بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتقييم الحالة الراهنة والتقدم الذي أحرز في هذا المجال وتحديد العقبات التي حالت دون تنفيذ أهداف إعلان وبرنامج عمل فيينا، وتجديد التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٥٣ - **السيد كانافين** (النرويج): أعلن أن الحكومة النرويجية قد عينت وزيرا لحقوق الإنسان. وأنه ينبغي للذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عام ١٩٩٨، أن تحفز المجتمع الدولي على اعتماد إعلان بشأن المدافعين عن هذه الحقوق، وعلى التقدم في مجالي صياغة الإعلان بشأن حقوق السكان الأصليين، والقيام، داخل الأمم المتحدة، بإنشاء منتدى دائم يمكن، هؤلاء السكان المهملين حتى الآن إلى حد كبير من التمثيل وعلى الانصراف إلى إعداد البروتوكولين الجديدين المزمع ضمهما لاتفاقية حقوق الطفل، وعلى التشديد على القواعد الإنسانية الدنيا الواجب احترامها. كما ينبغي الاهتمام لإنشاء محكمة جنائية دولية. ذلك لأن وجود محاكم في يوغوسلافيا سابقا وفي رواندا، قد ذكر بأن العدالة تكتسي أهمية أساسية عندما يتصل الأمر بإحلال سلم دائم. والحكومة النرويجية على استعداد كامل للمشاركة في جميع هذه الجهود المبذولة في المجال القضائي.

٥٤ - وأضاف أن الحكومة النرويجية مغتبطة لأن الحقوق الأساسية أخذت تصبح شاغلا ذا أولوية في أعمال جميع أجهزة الأمم المتحدة. وحتى تتمكن مفوضية حقوق الإنسان من العمل بصورة فعالة يجب أن تتوفر لديها من جهتها، وسائل كافية. وينبغي، بصفة خاصة، تعزيز عدد موظفيها بجنيف، وأن تقام علاقة جيدة جدا مع مقر منظمة الأمم المتحدة، على مستوى أعلى من المستوى الحالي، وأن تقيد نفقات الأنشطة الميدانية على الميزانية العادية، الأمر الذي يمكنها من تمويل أضمن. وينبغي توفير موارد أكثر أهمية من أجل تمويل بعثات المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان، لا سيما المكلفين منهم بدراسة المسائل المواضيعية.

٥٥ - ومضى يقول إنه يجب القيام، دون أي تحفظ، بشجب أعمال العنف المرتكبة في الجزائر من جانب الأصوليين، لكن الأمر الذي يبعث على القلق أن قوات الأمن، كما يقال، بقيت مكتوفة الأيدي في عدة حالات. فعلى الحكومة أن تحمي السكان المدنيين من هجمات الإرهابيين، وأن تعزز الحوار مع جميع الذين يشجبون العنف وأن تبذل قصارى جهدها حتى يكتب لمشاريعها في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي النجاح. كما يجب على السلطات في نيجيريا أن تسرع في عملية التحول إلى الديمقراطية وتطلق سراح جميع السجناء السياسيين. وأضاف أن الحالة لم تتحسن في بوروندي، وأنها في رواندا، تدهورت في بعض المناطق، حيث عمدت بعض الجماعات المسلحة إلى هجمات عنيفة على المدنيين العزل؛ وعلى الحكومة في كلا البلدين، وبذل كل ما وسعها من أجل ضمان الأمن لجميع فئات السكان ومن أجل تشجيع الوفاق والسلم. والحالة في بعض مناطق أفريقيا الوسطى تبعث على القلق أيضا؛ ولا يسع المرء إلا الترحيب بقبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أخيرا استقبال فريق مكلف بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضيها منذ عام ١٩٩٣؛ ومن المهم في الوقت الراهن أن يتمكن المحققون من إنجاز ولايتهم بحرية.

٥٦ - واستطرد يقول إنه يتحتم على حكومة ميانمار أن تبدأ حوارا مع قادة المعارضة وأن تمكنهم من التنقل والاتصال بحرية وأن توجه نظام الحكم إلى طريق الحياة الديمقراطية. وفي الصين، تسعى الحكومة على إصلاح النظـــام القضائي وإلى الحوار مع بلدان أخرى بشأن حقوق الإنسان، لكن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق الشديد، لا سيما بسبب قساوة معاملة السجناء السياسيين وغيرهم، وكثرة عمليات الاعدام، وسياسة القمع التي تنتهجها في التيبت. وفي إيران يبدو أن الحكومة تتجه نحو القيام بإصلاحات، لكن الأقليات الدينية لا تزال مضطهدة ولا يزال المرسوم القاضي بإعدام الكاتب سلمان رشدي قائما. وفي أفغانستان، ليس من المقبول بصفة خاصة أن تستبعد النساء من جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٥٧ - وأردف يقول إنه لا تزال هناك انتهاكات خطيرة ترتكب في يوغوسلافيا سابقا. وأن احترام تلك الحقوق، يعتبر مع ذلك، أمرا أساسيا من أجل إحلال سلم دائم في المنطقة. وأنه يتحتم أن يحاكم فعلا الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية تهما.

٥٨ - وقال إنه إذا كانت عقوبة الإعدام تطبقها بعض الدول على نحو متزايد، فإن عدد البلدان التي اتخذت تدابير من أجل إلغائها يتجاوز اليوم المائة. ومن المأمول أن يتزايد عددها.

٥٩ - **السيدة روبين** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكرت بأن التمتع الكامل بالحقوق والحريات الأساسية عامل قوي من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأنها تأمل بالتالي أن يكون من شأن المحادثات، التي جرت بين البنك الدولي ومفوضية حقوق الإنسان، أن تحفز البنك على تمويل مزيد من المشاريع المتصلة، على سبيل المثال، بإدارة العدالة، وباحترام القانون وبالمؤسسات الوطنية. والحكومات مدعوة من جهتها إلى إظهار الاهتمام الذي توليه لتلك الأنشطة بتمويل صندوق المفوضية للتبرعات لبرامج التعاون التقني. ومن المهم أيضا ضمان تمويل صندوق التبرعات لضحايا التعذيب - وقد بادرت الولايات المتحدة، من جهتها، إلى دفع مساهمة جديدة قيمتها ١,٥ مليون دولار.

٦٠ - وأضافت تقول إن المقررين الخاصين وأفرقة عمل لجنة حقوق الإنسان يعتبرون من أفضل الأساليب لحماية الحقوق الأساسية، والولايات المتحدة تتعاون على نحو كامل مع تلك الهيئات، التي بإمكانها القدوم لرصد الحالة في الموقع بكل حرية. على أنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان العمل على تعزيز عمل المقررين بربط مشاريع التعاون الفني بتوصياتهم، على نحو أوثق.

٦١ - ومضت تقول إن الأمم المتحدة تتدخل على نحو متزايد ميدانيا من أجل مراقبة حالة حقوق الإنسان. ورغم أن المنظمة تسهم على هذا النحو في تسوية المنازعات، فإن الحكومة ليست مستعدة دوما للتعاون معها. وفي هذه الحالة، على المنظمة أن تبدي وجهات نظرها على نحو واضح جدا وأن تتخذ التدابير اللازمة، لأن من واجبها الدفاع عن جميع الذين لا تحترم حقوقهم. وفي الوقت الذي سيحتفل فيه المجتمع الدولي عام ١٩٩٨ بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن الأهداف المعلنة عام ١٩٤٨ لا تزال بعيدة جدا عن التحقيق. فهناك العديد من ملايين الأشخاص الذين لا زالوا لا يتمتعون بالحقوق والحريات الأساسية الدنيا ولا تزال حكومات تتنصل على نحو منتظم من التزاماتها. وستعمل الولايات المتحدة على تذكيرها مجددا بواجباتها في دورة لجنة حقوق الإنسان المزمع عقدها بجنيف في آذار/ مارس ١٩٩٨. وكما أكد مؤتمر حقوق الإنسان، المعقود في فيينا عام ١٩٩٣، أن من واجب جميع الدول، أيا كان نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي، حماية جميع الحقوق والحريات الأساسية. فلا مجال، إذن لإعادة النظر في حق اللجنة الثالثة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في تسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في كل بلد أيا كان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.